العنوان:	في الممنوع من الصرف : حده و إعرابه
المصدر:	مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - مصر
المؤلف الرئيسي:	سلومة، محمد عبدالله جبر
المجلد/العدد:	ج 63
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1988
الشهر:	نوفمبر / ربيع الأول
الصفحات:	153 - 161
رقم MD:	255398
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الصرف ، المنوع من الصرف، صيغة أفعل، الأعلام، اللغة العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/255398

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

فى الممنوع من الصرف
حدّه ، وإعرابه

للدكتور محمد عبد الله جبر سلومه

تناول النحويون العرب موضوع «مالاينصرف من الأسماء» منذ تنبهوا إلى ما يميز هذا النوع من الكلمات من خصائص صرفية فى الصيغ وخصائص إعرابية فى التراكيب .

نجد فى «كتاب» سيبويه حوارا بينه وبين أستاذه الخليل حول صيغة «أفْعَل» إذا كانت علما أو وصفا وتعليل منع صرفهما ، وما يلحقهما من التصغير فتصرفان لأجله[1]

ويثبت ليونس البصرى قولا فى صرف «نَهْشَل» و «تَوْلَب» [2]

وينقل رواية للأخفش الأكبر أبى الخطاب فى تذكير كلمة مختومة بألف التأنيث المقصورة .

ويذكر توضيحا للخليل لمعنى «مَثْنَى» و «ثُلاَث» وإعرابها مأخوذا من قول لأبى لأبى عمرو بن العلاء[4] .

ويروى عن يونس قول ابن أبى اسحاق وأبى عمرو فى منع صرف العلم المؤنث المنقول من مذكر [5] .

وينقل رأى عيسى بن عمر فى صرفه أيضا [5] .

ولابد أن ذلك كان امتدادا لبحث اللغويين من الأجيال السابقة وملاحظاتهم ، وأنه كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالنص القرآنى الذى كان هو الباعث على النشاط اللغوى ، فقد اهتم سيبويه كذلك بأن يسجل

---

(١) سيبوية : الكتاب ج ٢ ص ٢ ط بولاق ١٣١٧ هـ وانظر سائر الباب .

(٢) السابق : ج ٢ ص ٣ وانظر ص ١١ ، ١٣

(٣) السابق : ج ٢ ص ٣ وانظر ص ١٧

(٤) السابق : ج ٢ ص ٣ وانظر ص ١١ ، ٢٨

(٥) السابق : ج ٢ ص ٢٣ .

قول بعض المفسرين إن قوله عز وجل : « اهبطوا مصر » (البقرة — ٦١) بغير تنوين أنما أراد « مصر » بعينها[1] .

ويبدو أن اصطلاح « لاينصرف » كان قد استقر قبل أن يدون سيبويه كتابه حتى إنه يستعمله بما يدل على ذلك ولم يثبت له حدا ولم يصنع ماصنعه فى الأبواب المتقدمة من الكتاب حيث كان العنوان — أو الترجمة — يستغرق عددا غير قليل من الأسطر يتضمن محاولة للتعريف ولايتضمن الاصطلاح الذى استقر فيما بعد .

بل إننا نجد اصطلاح «صرف مالاينصرف» فى الأبواب الأولى من الكتاب ففى « باب مايحتمل الشعر »[2] نجده يقول : « اعلم أنه يجوز فى الشعر مالايجوز فى الكلام من صرف ما لاينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء « ولم يستشهد لذلك ، فهذا دليل على أنه يستخدم مصطلحا مستقرا متداولا يغنى ذكره عن التمثيل .

وجدير بنا أن ننظر فى معنى « الصرف » فى هذا الموضع من الدرس النحوى . وأول مايصادفنا فى كتاب سيبويه مما يعين على فهم معنى « الصرف » قوله : « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هى الأولى وهى أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون . . . واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء فى الكلام ووافقه فى البناء أجرى لفظه مجرى مايستثقلون ومنعوه مايكون لما يستخفون وذلك نحو : أبيض وأسود وأحمر ، فهذا بناء أذهب وأعلَمُ ، فيكون فى موضع الجر مفتوحا ، استثقلوه حين قارب فى الكلام ووافق فى البناء[4] » .

ثم قوله : « واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهى أشد تمكنا . . . فمن ثم أكثر الكلام ينصرف فى النكرة »[5]

ثم قوله : « واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع . . . ومن ثم لم يصرفوا ماجاء

---

(١) السابق : ج ٢ ص ٢٣ .

(٢) انظر : باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول ، والمفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل ج ١ ص١٣ — ١٤ وهو بوجه عام يتناول الفعل اللازم والفعل المتعدى ، والمبنى للمجهول « وكان » وأخواتها

(٣) ج ١ ص ٨ وانظر قوله « أفكل وأكلب ينصرفان فى النكرة ج ١ ص ٦ وقوله : « أكثر الكلام ينصرف فى النكرة » ج ١ ص ٧ وقوله : « وجميع ما لا ينصرف ... ما يدخل فى المنصرف » ج١ ص ٧ .

(٤) ج ١ ، ص ٦ ، وانظر فى الموضوع نفسه : ج ٢ ص ٢ ، ٤ ، ٦ .

(٥) ج ١ ص ٢٧ ، وانظر : ج٢ ص ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ .

من الجميع على مثال ليس يكون للواحد نحو : مساجد ومفاتيح[1] » ثم قوله : « واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث . . . فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون ، وسوف نبين ماينصرف ومالاينصرف إن شاء الله »[1].

ثم قوله : « وجميع مالا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها مايدخل على المنصرف ، وأدخل فيها الجر كما يدخل فى المنصرف ، ولايكون ذلك فى الأفعال ، وأمنوا التنوين » ثم قوله : « فجميع مايترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له « تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم »[2] .

من هذه النصوص يمكن أن نفرق بين أمرين : أحدهما يتصل بصيغة الكلمة ، والآخر يتصل بحكمها الإعرابى فى بعض التراكيب .

أما ما يتصل بالصيغة فهو أمر التنوين وهذا — فى ظنى — هو « الصرف » الذى يعنيه سيبويه : فكل مقارناته التى يرمى من ورائها إلى تعيين « المنصرف » و« غير المنصرف » هى بين صيغ : النكرة فى مقابل المعرفة ، والمفرد فى مقابل الجمع ، والمذكر فى مقابل المؤنث ، والاسم من حيث هو فى مقابل الفعل من حيث هو ، وصيغة الاسم فى مقابل صيغة الفعل .

فالأطراف الأولى فى هذه المقابلات هى الأمكن والأخف وهى التى تستحق التنوين ، والأطراف الأخر ليست الأمكن ولا الأخف فمنعت التنوين .

وأما ما يتصل بالحكم الإعرابى فهو أن مالا ينصرف « يكون فى موضع الجر مفتوحا » « وإذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر » يعنى بالكسرة .

أستطيع أن أخلص من هذا إلى أن « الصرف » عند سيبويه يعنى التنوين لا الجر بالكسرة وقد أوضح ذلك فى استشهاده ببيت جرير حيث قال : « وقد قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :

(يعنى العلم المؤنث الثلاثى الساكن الوسط) .

لم تتلفّع بفضل مِئزرِها
دعدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ فى العُلَبِ

فصرف ولم يصرف »[2] .

---

(١) ج ٢ ص ٢٢ .

(٢) ج ١ ص ٢٧ ، وأنظر : ج ٢ ص ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥

وهذا ما أثبته السيوطى فى « الهمع » فى تقسيمه للتنوين فقد قال فى تنوين التمكين وهو القسم الأول :

« فالصرف هو تنوين التمكين الذى إذا حُرِمه الاسم لمشابهته الفعل قيل : مُنِع الصرف »[1] .

وقد سبق أن أثبت للممنوع من الصرف تعريفين ، أحدهما : أنه ما سُلِب منه التنوين ، والآخر : أنه ما سُلِب منه التنوين والجر معا[2] بناء على الاختلاف فى تعريف الصرف » هلى هو التنوين؟ ، أو هو التصرف فى جميع المجارى ؟ .

وقد أوضحت رأى سيبويه أن الصرف هو التنوين ، وفصلت ما بين فَقْد التنوين ، وهو راجع فى الأساس إلى خصائص صرفية ، والجر بالفتحة وهو مظهر من مظاهر التغير الإعرابى .

ولنا أن نسأل — رغبةً فى المعرفة — عن العلاقة بين هاتين الظاهرتين : فَقْد التنوين والجر بالفتحة .

أشير أولاً إلى أن ظاهرة التنوين فى العربية لها نظائر فى عدد من اللغات السامية .

وتقدم لنا المقارنات اللغوية نماذج من هذه الظاهرة التى يجوز لنا أن نظن أنها كانت موجودة فيما يعرف باسم اللغة السامية الأم أى الأصل الافتراضى للغات السامية المعروفة ، وإن تكن قد اتخذت مسارات مختلفة وصورا غير متطابقة .

وقد اهتم دارسو اللغات السامية بعقد المقارنات بينها فيما يتعلق بالظواهر الصرفية والنحوية ، وكان من بين ما نبهوا عليه وجود ظاهرة التنوين فى العربية وظاهرة مقابلة لها هى ظاهرة التميم — أى وجود الميم بدل النون — فى اللغة العربية الجنوبية القديمة ، وفى اللغة البابلية الأشورية — وتعرف بالأكادية وقد عدّهما بروكلمان علامتين للتنكير ، ورأى أن الميم أصل وأن النون فى العربية متحولة عنه[3] ويشير أيضا إلى وجود تميم فى العبرية والحبشية والآرامية فى بعض الظروف [3] .

وقد قدم رابين خلاصة لملاحظات فى علماء الساميات فى دراستهم لهذه الظاهرة نَعْرِضها فيما يلى :

---

(١) الهمع ٢ — ٧٩ طبع السعادة ١٣٢٧ هـ يمكن قراءة « حرمه » : جرد منه .

(٢) السابق ١ — ٢٤ .

(٣) كارل بروكلمان : فقه اللغات السامية ص ١٠٣ ، ترجمة د . رمضان عبد التواب ، مطبوعات جامعة الرياض ١٩٧٧ .

* فى العربية الجنوبية :

الأسماء المعرَّفة بعلامة التعريف وهى النون فى آخرها — أو التنوين — لا يلحقها التميم ، وأما الأسماء التى تخلو من علامة التعريف فقد يلحق بعضها التميم[1].

ووضح بيستون[2] أن الحالات التى لا يُثبت فيها التميم فى اللغة السبئية هى بدائل للصيغ المعرَّفة بعلامة التعريف : وقد وقع هذا فى الأسماء الآتية :

١ — أسماء الجهات الأصلية الأربع .

٢ — أسماء فصول العام .

٣ — أسماء الأجناس .

وأضاف جلب Gilb فيما ينقل رابين[2] مجموعة أخرى غير ذات التميم فى السبئية هى :

٤ — الأعلام التى على وزن أفْعَل .

٥ — الأسماء التى على صيغة صرفية مختومة بالنون (= أى الزائدة) .

٦ — بعض صيغ جموع التكسير .

٧ — بعض تراكيب العطف بين اسمين .

٨ — الأعلام المركبة تركيب المزج .

٩ — الأعلام التى على وزن يفعل .

ثم أضاف مولر إلى كل أولئك :

١٠ — الألقاب الإلهية والبشرية .

* فى الأكادية القديمة :

الأسماء التى لايلحقها تميم لها مواقع نحوية واضحة ، منها أربعة تشبه أربع حالات فى العربية بدون تنوين (ولكنها ليست ممنوعة من الصرف) وهى : الإضافة — الظرفية — نفى الجنس — النداء[3] .

وهناك أيضا بعض الأنواع لا يلحقها التميم ولها خصائص معنوية هى :

١ — أسماء الأعلام ، وخاصة المركبة الأجنبية .

٢ — أسماء الشهور .

٣ — ألفاظ الأعداد والمقاييس .

٤ — بعض المركبات الظرفية .

C. Rabin: The Diptote Declension; Arabic & Islamic Studies In Honor of Gibb. ed. G. Makdisi, Brill, 1965, p 553.

A.F.L.Beeston: A descriptive Grammer of Epigraphic South Arabian. London, 1961, p 31.

(٣) المقصود هنا : للظروف المبنية — واسم « لا » النافية للجنس فى بعض أحواله — والمنادى فى بعض أحواله .

٥ ــ بعض المركبات المزدوجة [١] .

ولكن لاشيء من هذه الأنواع يثبت على حالة الخلو من التميم .

وبالإضافة إلى ذلك نجد فى الأكادية صيغا مُوغله فى القدم تخلو من التميم وتنتهى بفتحة لاعلاقة لها بحالة النصب ، وبعض هذه الصيغ تمثل الأعجاز من أسماء مركّبة ، وبعضها أعلام [٢] .

وهنا أذكر أن الأكادية كانت تستخدم ثلاث علامات إعرابية كالتى تستخدمها العربية :

الضم للرفع ــ والفتح للنصب ــ والكسر للجر . ويفترض علماء الساميات أن اللغة السامية الأم كان فيها هذا النظام الإعرابى ، وقد بقيت آثار منه فى العبرية والحبشية والآرامية [٣] .

ــ فى اللغة العمورية :

ليس فى نقوش اللغة العمورية سوى أسماء أعلام ، ولها ثلاث حالات إعرابية ، ولكن بعض الأسماء بالإضافة إلى كونها معربة لها حالتان أخريان ، إحداهما بدون حركة إعرابية ، وفى الأخرى تنتهى بالفتحة [٤] فى اللغة الأوغاريتية :

يتضح من نقوش اللغة الأوغاريتية أنه قد كان فى تلك اللغة ثلاث حالات إعرابية كلها بغير تميم . وقد وجد فيها أربعة أنواع من أسماء الأعلام وقعت مجرورة منتهية بالفتحة ، ثلاث منها تناظر بعض الممنوع من الصرف فى العربية ، وهذه الأنواع الأربعة هى :

١ ــ الأعلام المختومة بعلامة تأنيث .

٢ ــ الأعلام المختومة بألف ونون زائدتين .

٣ ــ الأعلام التى على وزن فُعَل .

٤ ــ الأعلام والألقاب الخاصة بالمعبودات [٤]

ــ فى اللغة الحبشية :

أما اللغة الحبشية فقد ضاعت منها الضمة علامة الرفع ، والكسرة علامة الجر ، ولم يبق سوى الفتحة علامة النصب [٤]

---

(١) نلاحظ فى هذه الأنواع أن بعضها يوافق بعض ما فى العربية من الممنوع من الصرف وهو الأعلام المركبة تركيباً مزجيا ، والأعلام الأعجمية وبعضها يوافق بعض ما فى العربية من المبنيات وهو : الأعداد المركبة ، وبعض الظروف وبعض المركبات مثل : صباح مساء .

(2) C. Rabin: Ibid, p.555.

(٣) بروكلمان : فقه اللغات السامية ص ١٠٠ ــ ١٠١ .

(4) c. Rabin: Ibid, p.556.

— فى العبرية والآرامية :

ليس فى العبرية ولا الآرامية تغيّر إعرابى. وقد قدم رابين قائمة بالحالات التى يكون فيها الاسم غير مختوم بالتنوين أو التميم ، أو يكون فيها مفتوح الآخر . ويشمل هذا : الممنوع من الصرف والمبنى على الفتح فى العربية ، ومن تلك القائمة يتبين وجود الحالتين بشكل غير مركز فى الحبشية ، والأوغاريتية والعربية الجنوبية . ويتركز فقد التميم بصورة واضحة فى الأكادية ، وفقد التنوين مع الفتح فى العربية [1].

وأشد النتائج وضوحا أن فى اللغات السامية سوى العربية — حالات متفرقة لا يربطها نظام يفقد فيها بعض الأسماء التميم لخصائص متعلقة بالدلالة ، أو الصيغة الصرفية ، أو التركيب النحوى والصيغة الصرفية معا ، ولكن اللغة العربية قد وضعت الخصائص اللغوية السامية العامة فى نظام متسق ، واهتمت بالخصائص المتعلقة بالصيغة الصرفية اهتماما قويا فى هذا المجال، وقلّلت من الخصائص المتعلقة بالدلالة . وهذا على النقيض مما نلاحظه إذا أوغلنا فى التاريخ فإن الخصيصة المتميزة لمنع الصرف فى البدايات الأولى للغات السامية بل قد تكون الخاصية الوحيدة هى الخاصية المتعلقة بالدلالة ، والقسم الرئيس من الأسماء الممنوعة من الصرف لهذه الخاصية هو أسماء الأعلام [2].

وقد استتبعت نظرة هؤلاء العلماء إلى ظاهرة فقد التميم والتنوين أن يضموا إلى الممنوع من الصرف بمفهومه فى النحو العربى كلمات أخرى سبقت الإشارة إليها هى فى تصنيف النحو العربى من المبنيات لا من الممنوع من الصرف.

وواقع الأمر أنهم فى ذلك مسبوقون ، فقد تناول بعض كتب النحو العربى المتقدمة فى التأليف ظاهرة الممنوع من الصرف وألحقت بها جانبا من المبنيات : من ذلك ما نجده عند سيبويه : فإنه تحت عنوان : « هذا باب ما ينصرف وما لاينصرف »[3] تناول ما يدخل فى الممنوع من الصرف ثم ألحق به « ما جاء معدولا عن حدّه من المؤنث . وهو صيغة فَعَال » إذا كانت اسم فعل ، أو سبا لمؤنث ،

---

(١) C. Rabin: Ibid, p.559.

(٢) C. Rabin: Ibid, p.559.

(٣) سيبويه : ٢ / ٢ :

(٤) سيبويه : ٢ / ٣٦ .

أو وصفا لمؤنث أو مصدرا ، أو علما لمؤنث وهذا كله من المبنيات ، وإنما دعاه إلى ذلك أنّ بني تميم يعربون « فَعَالِ » علما لمؤنث إعرابَ ما لا ينصرف[1] .

ثم تناول الظروف المبهمة غير المتمكنة[2] . وهي من المبنيات ، ثم تناول المركبات المزجية من الأعلام غير المنصرفة . وألحق بها المركبات المبنية كالعدد المركب[3] ، وبعض أسماء الأفعال مثل حيَّهَل[4] وبعض الظروف المركبة مثل : يومَ يومَ ، وصباح مساء ، وبينَ بينَ[5] . ثم عاد مرة أخرى إلى « ما ينصرف ومالا ينصرف من الأسماء المعتلة الآخر »[6] ، ثم انتقل إلى الحكاية[7] .

وقد فعل أبو إسحاق الزجاج مثل ما فعل سيبويه ، فقد خصص كتابا بعنوان « ماينصرف ومالاينصرف »[8] تناول فيه خصائص الممنوع من الصرف ، وإعرابه ، ثم تطرق إلى المعدول على وزن فَعَالِ[9] كما فعل سيبويه ، ثم تناول الأسماء المبهمة وهي أسماء الإشارة ومعظمها من المبنيات[10] ثم تناول الظروف المبهمة وبعض أسماء الأفعال وهي من المبنيات[11] ، ثم المركبات التي لاتنصرف والمركبات المبنية[12] وإعراب المنقوص[13] وختم الكتاب بالحكاية[14]

وقد أورد ابن جني[15] مناقشة لقول يرى أصحابه أن البناء خطوة تلي منع الصرف . ولعل صنيع سيبويه والزجاج وابن جني يشير إلى مالا حظه علماء العربية من أن منع الصرف والبناء بينهما ارتباط وتماثل في كونهما مخالفين لحالة الإعراب التي تتمثل في تعاقب العلامات الثلاث .

---

(١) سيبويه : ٢ / ٤٠ .
(٢) سيبويه : ٢ / ٤٤ .
(٣) سيبويه : ٢ / ٥٠ .
(٤) سيبويه : ٢ / ٥٢ .
(٥) سيبويه : ٢ / ٥٣ .
(٦) سيبويه : ٢ / ٥٦ .
(٧) سيبويه : ٢ / ٦٤ .
(٨) بتحقيق : هدى محمود قراعة — طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية للقاهرة ١٩٧١ .
(٩) ما ينصرف : ٧٢ .
(١٠) ما ينصرف : ٧٩ .
(١١) ما ينصرف : ٨٧ .
(١٢) ما ينصرف : ١٠٢ .
(١٣) ما ينصرف : ١١١ .
(١٤) ما ينصرف : ١٢٣ .
(١٥) ابن جني : الخصائص : ١ / ١٧٩ / ١٨ تحقيق النجار ط . دار الكتب ١٩٥٢ .

ويمكن أن يُفسَّر جرّ ما لا ينصرف بالفتحة إذا تجرد من الإضافة والتعريف بالحرف بأنه فى مرحلة من مراحل حياة اللغات السامية كانت هناك أقسام ثلاثة للأسماء.

قسم ينتهى بالتميم أو التنوين، وآخر بغير تميم أو تنوين ينتهى بفتحة فى جميع الأحوال وثالث مفتوح دائما ولكن للفتح فيه وظائف معنوية كالتأكيد فى العبرية، أو وظائف نحوية كالتعريف فى الآرامية والإضافة فى الحبشية، ثم تلاشى التميم، ونشأ نظام إعرابى فيه الضم والفتح والكسر بغير تنوين. ويقابله ما آخره مفتوح دائما، ولكن العربية احتفظت بالتنوين للمعرب وجعلت لبعض ما آخره فتحة علامة الرفع بالضمة فكان ما يُعرف بالممنوع من الصرف.

وبهذا التفسير الذى رجّحه رابين يكون المنع من الصرف ظاهرة عربية محضة يعود تفرُّدها بها إلى أنها تجمع عناصر متعددة لم تجتمع فى اللغات السامية الأخرى، وإنما هى متوزعة بينها[1].

وهذا الرأى الذى يجعل المنع من الصرف خطوة فى طريق إعراب ما كان غير معرب بإعطائه علامة الرفع، ثم بإعطائه علامة الجر فى حالتى التعريف بالحرف والإضافة يصطدم بالتصوّر الذى يُستشفّ من الرأى القائل بأن المنع من الصرف خطوة فى طريق سلب التصرف الإعرابى بحذف التنوين، ثم بمنع الكسرة فى حالة التجرد من الإضافة والتعريف، وأن البناء هو الخطوة التالية، وقد سبق أن أشرت إلى هذا القول الذى ناقشه ابن جنى.

ويصطدم هذا الرأى أيضا بما انتهى إليه الاستعمال اللغوى لدى عامة المتحدثين والكتاب بالفصحى من عدم إجراء أسماء الأعلام أيا كانت: عربية وأعجمية، مذكرة ومؤنثة ما حقّه التنوين منها وما لاحقّ له فيه: فكأنما انتهت إلى حالة من البناء على السكون لا هدف منها سوى التخلص من علامات الإعراب.

فهل اتّجه الاستعمال اللغوى فى خط واحد من الإعراب إلى منع الصرف ثم إلى البناء؟ أو أنه انعكس بدلا من أن يتجه إلى إعراب غير كامل ثم إلى إعراب كامل كما نجده فى صرف ما لا ينصرف فى الضرورات فى الشعر، أو لأسباب بلاغية فى القرآن؟

على أيه حال، مثل هذه الأمور المتصلة بحياة اللغات لا تحلّها الأحكام والآراء المنطقية وحدها ولكن الواقع والاستعمال يفرضان أنفسهما ويدعان التفكير فى الأسباب والغايات لأهله.

محمد عبد الله جبر سلومة
مدرس بكلية الآداب
بجامعة الاسكندرية

(1) C. Rabin: Ibid, p. 561.